

فان قيل قد سبق له سابقا باعتبار محل هذا اذا اصبغ اليه الجزاء فيكون
مفعولا في الحقيقة وان نصبت الي وان نصبت الجزاء كان كفاية في
المحدود مثل اولوا ابر كفارة او النقل الشديد يد الخ المطا
ان هذا ناظر الى راجع ضمير وبال امره الى الله تعالى فلا بد من تقدير
وهو ان يكون المعنى ليرقد وبال مخالفة لمره فهو ينتم الله
انما قدر المتبادر فهو هو لان المصارع اذا كان جزء لا يدخل الفعلية
تعالى الله عما سلف ان قيل العفو فرج المعصية وهي تحصل بانكار
الحرم بالصيد بعد نزول الآية التي فيها معنى العفو من قتل الصيد
مهما في الجاهلية وقتل التريم قلنا قلنا العفو هنا مجرد علم المواحدة
وليس فيها معنى الكفارة على العايد ان يجوز ان يكون المعنى
ينتم الله منه اذا لم يكفر عطف بيان على جرمه المدح انما قال على
جرم المدح انما قال لانه ليس الايضاح اذ الكعبة في غاية الشدة والو
صنوح بحيث لا يحتاج الى ما يوضحه فان قيل ما الفرق بين الصفة على
جرم المدح وبين عطف البيان على جرمه قلنا من شرط الكثرة في
الاوصاف وهم اكثر النخاة فالفرق ظاهر عندهم ومن لم يشترط كان
الحاجب فالفرق ان القصد بالذات في النصب الى المعنى والقصد بالذات
في عطف البيان الى الذات اعل عليه اذ هو في الاصل مصدر قوم فقلت
واوه ياء ويصوب على العهد والحوال فيه ان ما ذكر اول من المعنى
انما شاكلهم اي بسبب انفسهم يدل على انه مفعول ثان يجعل البيت
الحام عطف بيان لقوله ونصبه على المصدر والحال مخالفة لانه ان نصبه
على المصدر بان يقال المعنى يتعسف الناس انما شاكلهم قدر الفعل

الفعل والفاعل وذكر الفاعل بعده بعد دخول حرف الجر على فوج محمد بن
فعله قال الرضي المصدر اذ ابين فاعله او مفعوله بالاضافه ما يخرج
الجزء جده ففعله قياسا تعالى كذا لتعلموا ان الله يعلم ما في
البحر ما راينا فيما او يريد علينا من التفهيم ما تبين ان العلم ما ذكر
ذليل على العلم بان الله تعالى يعلم كل شيء الا اقول المصنفان شكر الا
حكاهم للاذع المضار قبل وقوعه بالحق وظاهر انه لا ينفى بالمفهوم المذكور
والذي يسبح في واسه اعلم انه تعالى لما كان مجردا بالذات هو بالفعل
على المارة وعن التعريف بها كان نسبتها الى جميع الجزئيات على الفصل
السوية فاد اعلم انه تعالى تحقق عنده احوال بعض الجزئيات وهو
الكعبة وما يتعلق بها اعلم انه عالم بكل الجزئيات اذ نسبتها الى جميعها
على السوية فكونه تعالى عالما لبعض دون الاخر تزجج بلا مرجح
فان شيا اسم مرجح الى قال في الصراح تصغير شيء وثي بكسر الشين ولا نقل
سوي والجزء اشياء غير مصروف وظاهر كلامه هذا ان الكلام المصنف
او امتيناق فكانه لما قال لا تا لواعن بشيا ان تبتلكم تسؤكم
سواء سائل ما حال ما سلف من المسئلة اجد عليه بما ذكر وهو
انما يفهم المرجح انه علم من الكلام الاولي ان العاقل لا ينبغي ان يشتغل
بما يصغر يفهم ومن الكلام الثاني ان السؤال بما يفهم فحصل من هاتين
المقدمتين ان السؤال لا ينبغي للعاقل ان يشتغل بهتم ويرد عليه
ان المقدمة الاولي المنع من السؤال عن اشياء الاظهر كان
فموجها وجبا للنعيم لكن لا يعلم من مجرد هاتين السؤال للظهور ولا
يعلم ان السؤال عنها موجب للنعيم وانما يعلم بانفهام المقدمة الثانية